

Distr.: General
9 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقد في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو

طلبات الاستماع

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-10263X (A)



على دعم الحركة الكامل لأنشطة اللجنة، ودعا إلى التعجيل بخطة عملية إنهاء الاستعمار.

٧ - وأضاف أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولذلك دعت الحركة جميع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى التعجيل بخطة عملية إنهاء الاستعمار وإلى دعم التنفيذ الفعلي لخطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٨ - واستطرد قائلاً إن الحركة تعيد تأكيد موقفها إزاء مسألة بورتوريكو، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في طهران في عام ٢٠١٢، والمؤتمر الوزاري السابع عشر للحركة.

٩ - وأردف قائلاً إن اللجنة قد نظرت في مسألة احتلال بورتوريكو على مدار ما يزيد على ٤٠ عاماً، واتخذت ٣٤ قراراً أو مقررًا في هذا الصدد. وتعرب الحركة عن ترحيبها باتخاذ اللجنة لتلك القرارات بتوافق الآراء خلال العقد الماضي. وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها في التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو ممارسة حقه في تقرير المصير بشكل تام، وتحثها على أن تعيد أراضي ومنشآت جزيرة بيبكيس ومحطة روزفلت رودز البحرية إلى شعب بورتوريكو، وعلى إطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين أو سكار لوبيس ريبيرا.

١٠ - واحتتم بيانه قائلاً إن أعضاء الحركة يدعمون بشكل تام ما تقوم به اللجنة من أعمال، ويأملون أن تتخذ، كما فعلت في السنوات السابقة، قراراً بتوافق الآراء بشأن مسألة بورتوريكو يُراعى فيه موقف الحركة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2016/L.13) و (A/AC.109/2016/L.6)

طلبات الاستماع (المذكرة ١٦/٠٣)

٢ - الرئيسة: استرعت الانتباه إلى المذكرة ١٦/٠٣ المتعلقة بمقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو، التي تضمنت ٥٧ طلباً من طلبات الاستماع، وقالت إنها تعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تلك الطلبات.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - الرئيسة: قالت إن وفود الأرجنتين، وإسبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وباراغواي، وبالاو، وبنما، وبيرو، والجزائر، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمغرب، والمكسيك، والكرسي الرسولي، ومنظمة فرسان مالطة المستقلة، قد أبدت رغبتها في المشاركة كمراقبين لدى نظر اللجنة في البند.

٥ - وأبدت جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز، رغبتها أيضاً في أن تشارك في نظر اللجنة في البند.

٦ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تواصل إيلاء أهمية كبرى لمسألة إنهاء الاستعمار، وترى أن ممارسة الشعوب الخاضعة للاستعمار لحقها المشروع في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مسألة فائقة الأهمية. وكرر التأكيد

الشعب نفسه وينبغي أن تمارس وفقا لإرادته على النحو المنصوص عليه في دستور البلد. ولذا قام المدعي العام باتخاذ موقف يتعارض مع البيانات التي سبق أن أدلت بها حكومة الولايات المتحدة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣. وقد ترتب على ذلك الموقف المتضارب عواقب وخيمة فيما يتعلق بالتعامل مع حالة الطوارئ المالية التي تواجهها بورتوريكو حاليا.

١٤ - وأضاف أن بلده يعاني من ركود اقتصادي خطير؛ وكما هو الحال في أماكن أخرى، أسفر ذلك الانكماش الاقتصادي عن تزايد الديون. وهذا يعني ببساطة أن الديون التي تكبدها حكومة بلده غير قابلة للتسديد، فهي لا تنبع من نقص مؤقت في السيولة، بل من المديونية المفرطة التي لا يمكن تأجيلها والتي تهدد الخدمات الأساسية. ورغم أن حكومة بلده كانت تأمل في التعامل مع المشكلة داخليا، إلا أن محاكم الولايات المتحدة قد أغلقت الباب أمام ذلك الخيار. فالقوانين القائمة لحماية المدينين غير كافية، نظرا لكون الكونغرس قد استثنى بورتوريكو من تلك التدابير الوقائية في عام ١٩٨٤. وبدلا من ذلك، قدم الكونغرس تشريعات ترمي إلى وضع آلية لإعادة هيكلة الديون استنادا إلى إجراء مفاوضات مع الدائنين ووضع خطة لتسوية الديون. ومضى يقول إنه بغية مواصلة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والأمن والتعليم لسكان بلده والتخفيف من تفاقم الأزمة الإنسانية، فقد اضطر لتأييد تلك التشريعات. ولكن تلك التشريعات أثارت أزمة سياسية بسبب إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية اغتصب سلطات بورتوريكو، وبالتالي تجريد بلده من سيادته السياسية على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي
١١ - الرئيسة: قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٢ - السيد غارسيا باديا (حاكم كومونولث بورتوريكو): قال إن الولايات المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ملتزمة بإقامة الحكم الذاتي في بورتوريكو، مراعية في ذلك على النحو الواجب التطلعات السياسية للشعب. ومؤخرا، في عام ٢٠١٦، في قضية كومونولث بورتوريكو ضد سانثيس فاي، أعادت المحكمة العليا للولايات المتحدة التأكيد على أن دستور بورتوريكو قد أنشأ كيانا سياسيا جديدا ذا شكل جمهوري وتابع لسيادة شعب بورتوريكو، هو كومونولث بورتوريكو وهذا يبدو متعارضا مع الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا، والتي انتهكت قانون الميثاق الثنائي الذي ينظم أمور الحكم في بورتوريكو والذي لا يمكن تغيير أحكامه دون موافقة الطرفين. ويمكن ملاحظة تلك الانتهاكات في التقريرين اللذين أعدتهما فرقة العمل الرئاسية المعنية بمركز بورتوريكو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وكذلك في الموقف الذي اتخذته المدعي العام في قضية كومونولث بورتوريكو ضد سانثيس فاي. وتبين تلك الإجراءات أنه، بالرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد منح بورتوريكو في عام ١٩٥٢ درجة كبيرة من الحكم الذاتي، بما في ذلك الاستقلال الذاتي في تقرير شؤونها الداخلية، فإن بورتوريكو لم تصبح قط كيانا سياسيا ذا سيادة.

١٣ - ونتيجة لذلك، لا تزال الولايات المتحدة تعتبر بورتوريكو إقليما يخضع لكامل صلاحيات كونغرس الولايات المتحدة. وموقف حكومة الولايات المتحدة لا يتفق مع القول بأن السلطة السياسية لشعب بورتوريكو تنبع من

١٩ - السيد بيمبلا (نقابة المحامين في بورتوريكو): قال إنه لا يمكن إنكار أن بورتوريكو مستعمرة وأن المجتمع الدولي لم يكن فعالاً في إدانة تلك الحالة. ففي قضية كومونولث بورتوريكو ضد سانثيس فاي، أشارت المحكمة العليا للولايات المتحدة إلى بلده باعتباره مجرد "بلدية" في إحدى القرارات المتعلقة ببورتوريكو تقع في أيدي كونغرس الولايات المتحدة. وبعد ذلك بأربعة أيام فقط، في قضية كومونولث بورتوريكو ضد صندوق فرانكلين كاليفورنيا الاستئماني المعفي من الضرائب، تقرر أن الفصل ٩ من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة لا ينطبق على بورتوريكو، ولا يسمح للبلد بأن يقدم التشريعات المالية الخاصة به بشأن تلك المسألة. وذلك الخضوع لقوانين الولايات المتحدة يشكل مثالا واضحا على الاستعمار، ويترك بورتوريكو عاجزة عن الدفاع عن مصالحها الخاصة.

٢٠ - وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة، لسنوات عديدة، رفضت المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة، متذرة بأن مسألة بورتوريكو هي قضية داخلية محضة وبأن البلد يتمتع بحكومة خاصة به وبالسيادة السياسية بفضل قانون الميثاق الثنائي. ولأول مرة منذ ١١٨ سنة من الاستعمار، اعترفت الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة جميعها بأن بورتوريكو مستعمرة. كما أن القانون المتعلق بإنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية هو دليل إضافي على الاستعمار. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة قد كذبت على الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣: إذ لا يمكن أن يكون هناك ميثاق ثنائي إذا قام أحد الطرفين بفرض قوانين من جانب واحد بشأن الحدود الوطنية، والجرائم الجنائية، وحق الوصول إلى الموانئ، وحتى سعر الحليب. ولذلك يتحتم أخلاقياً على الجمعية العامة معالجة مسألة بورتوريكو بغية إنشاء عملية حرة ونزيهة لتقرير المصير.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه يجب أن يكون لبورتوريكو تشريعاً يحميها من دائيتها قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وإذا تم اعتماد التشريع الذي يجري النظر فيه حالياً في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، كما يبدو أنه حاصل، فإن ذلك سوف يشكل انتهاكاً لمفهوم الحكم الذاتي الذي استند إليه قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٦ - وأردف قائلاً إن بورتوريكو كانت تعتقد أن علاقتها مع الولايات المتحدة تقوم على أساس المساواة والسيادة السياسية، كما أقرت بذلك اللجنة الخاصة في قرارها المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. وأعرب عن الأسف لكون الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً تشير إلى خلاف ذلك. وقال إنه يتعين على الولايات المتحدة عدم التنصل من الالتزامات التي قطعتها في عام ١٩٥٣. ولذلك، ينبغي للجنة أن تعرض قضية بورتوريكو على الجمعية العامة، واللجنة الثالثة على وجه الخصوص، من أجل تنفيذ الحق في تقرير المصير وفقاً للمعايير القانونية التي وضعتها المنظمة وللقانون الدولي المنطبق.

١٧ - وخلص إلى أن بورتوريكو تتوق إلى تطبيق العدالة وتطالب بحقوقها بموجب القانون الدولي. وينبغي للمنظمة أن تساعد على إعادة إقامة العلاقة بين بورتوريكو والولايات المتحدة على أساس المساواة والاحترام. وقال إن بلده يدعو إلى إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي يقبع في السجن في ظروف غير إنسانية لمدة تزيد على ٣٠ عاماً.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٨ - الرئيسة: قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإداء ببياناتهم.

٢١ - ومضى يقول إنه يجب على الولايات المتحدة أن تعفي بورتوريكو من تطبيق قوانينها الملاحية. وقد دعت منظمته إلى إطلاق سراح السجن أوسكار لوبيس ريبيرا. ويجب على الولايات المتحدة أن تمتنع عن فرض عقوبة الإعدام في بورتوريكو، ويجب أن توفر جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق باغتيال كارلوس مونييز فاريلا وسانتياغو ماري بيسكيرا. وأضاف أن منظمته أدانت الفرض الاستبدادي لمجلس الرقابة والإدارة المالية. واختتم بيانه قائلا إنه ينبغي للجنة بالتالي الإشارة على الجمعية العامة بإلغاء القرار ٧٤٨ (د-٨)، وبإعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام الرد على الرسالة التي وجهها إليه حاكم بورتوريكو بشأن العلاقة السياسية بين الجزيرة والولايات المتحدة.

٢٤ - السيد هويرتاس غونزاليس (رابطة مؤرخي بورتوريكو): قال إن منظمته تشدد على أهمية إنشاء آلية لتحقيق إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، استنادا إلى القانون الدولي والإرادة الحرة للشعب البورتوريكي في اختيار مركزه السياسي بطريقة ديمقراطية دون تدخل من بلد أجنبي. فم منذ غزو الولايات المتحدة لبورتوريكو في عام ١٨٩٨، وإبرام قانون جونز، وقانون العلاقات الاتحادية والتشريعات الأخرى، لم يحدث أي تغيير في العلاقة الاستعمارية. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وبورتوريكو تعتبر أساسية للمصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة، بخلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لكوبا بعد الثورة.

٢٥ - وتابع قائلا إن كونغرس الولايات المتحدة قد رفض تمكين البورتوريكيين من الاستفادة من نظامي الرعاية الصحية Medicare أو Medicaid. وعلاوة على ذلك، أقر الكونغرس إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية مخول بسلطة أعلى من تلك التي تتمتع بها السلطات المنتخبة في الإقليم كما أكدت الاستنتاجات التي خلص إليها المدعي العام في

٢٢ - السيد توليدو لوبيس (حركة أبناء بورتوريكو الآن (Movimiento Boricua ¡Ahora Es!): قال إن حكومة بورتوريكو ما زالت تحبط إرادة شعب بورتوريكو التي أعرب عنها في استفتاء عام ٢٠١٢، وأقرتها حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك في ميزانيتها الخاصة بالجزيرة لعام ٢٠١٤. وأضاف أن منظمته قد رفعت شكاوى إلى لجنة الحقوق المدنية في بورتوريكو ولجنة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وقد أظهر تقرير وارد في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانثيس فالي مقدم من صديق للمحكمة أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة إزاء الولايات المتحدة؛ فقام حاكم بورتوريكو لاحقا بطلب إيضاح من الأمم المتحدة بشأن المركز السياسي للجزيرة وعلاقتها بالولايات المتحدة.

٢٣ - وفي قضية كومنولث بورتوريكو ضد صندوق فرانكلين كاليفورنيا الاستثماري المعفي من الضرائب تقرر أيضا أن بورتوريكو لا تستطيع تنفيذ قوانين الإفلاس الخاصة بها في حل أزمته المالية، وذلك يدل على أن الجزيرة لا تتمتع

٢٩ - السيد نيناديش ديغلان (دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة): قال إن منظمته تدين الحالة الاستعمارية لدولة بورينكن الوطنية ذات السيادة والاحتلال العسكري غير القانوني لذلك البلد من جانب الولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٨. وأضاف أنه قد تم تقديم طلب للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. ورغم أن ذلك الطلب يستوفي كل المتطلبات الضرورية، لم يرد أي رد بشأنه. وفي ذلك الصدد، دعا اللجنة الخاصة إلى إحالة ذلك الطلب إلى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

٣٠ - وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة ليس لها أي حقوق قانونية أو مشروعة في دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة وشعبها، وجميع الإجراءات التي اتخذتها السلطة الاستعمارية هناك غير مشروعة. ولن تواصل دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة الطلب من الولايات المتحدة حل المشكلة الاستعمارية التي أنشأها قبل ١١٨ سنة، وهي تطلب من اللجنة الخاصة استعمال سلطتها في اتخاذ إجراءات جذرية فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. ولا ينبغي لتلك الأمة أن تنتظر ٣٠ أو ٤٠ سنة أخرى من أجل الحصول على حريتها الواجبة.

٣١ - ومضى يقول إنه بغية التحرك صوب إنهاء الاستعمار، ينبغي للجنة إحالة طلب دولة بورينكن بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن. وإذا رفض مجلس الأمن معالجة ذلك الطلب، ينبغي للجنة الخاصة تقديم قرار إلى الجمعية العامة بشأن تلك المسألة. وإذا ما تم رفض ذلك القرار، فإن دولة بورينكن سوف تقدم التماسا من أجل الحصول على مركز المراقب.

٣٢ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء الأزمة الواسعة النطاق والانهيار السياسي والاقتصادي للكومنولث الوهمي، وهو نتاج النظام الاستعماري للولايات المتحدة، فإن الخيار

قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانثيس فالتي أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة.

٢٦ - ومضى يقول إن الاستعمار أعاق تنمية بورتوريكو، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة والمديونية والبطالة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت بورتوريكو تعاني من القمع والعنف والآثار النفسية للاستعمار. وحال مركزها الاستعماري دون انضمامها إلى مختلف منظمات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودون مشاركتها في الاتفاقات والمشاريع والترتيبات التي تتيح لها الخروج من أزمتها الاقتصادية. واختتم بيانه قائلاً إنه يتعين وضع آلية لإنهاء الاستعمار من أجل مساعدة بورتوريكو على تحقيق مركز لا يخضع للتحكم الخارجي. وأضاف أن منظمته تدعو إلى إطلاق سراح أوسكار لويس ريبيرا.

٢٧ - السيد بيرموديس زينون (جماعة العمل من أجل تحقيق المساواة والعدل في بورتوريكو): قال إن الإقليم ظل مستعمرا خلال السنوات الـ ١١٨ الماضية من قبل بلد يدّعي أنه يمثل الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم. وخلال الحملة الانتخابية، كان الرئيس باراك أوباما قد وعد بمعالجة المسألة الاستعمارية لبورتوريكو خلال السنة الأولى من رئاسته، وهو وعد كان الجميع يعرف أنه لن يتحقق. أما اللجنة التي أنشأها الرئيس أوباما فقد أغضبت بورتوريكو لتحويلها البلد إلى مجرد مسألة تتصل بالمضاربات المالية.

٢٨ - وبعد إنهاء الحصار الإجرامي على كوبا، أعادت الولايات المتحدة في نهاية المطاف العلاقات الدبلوماسية مع تلك الجزيرة، بل إنها وعدت حتى بإعادة القاعدة البحرية لغوانتانامو التي أخذت منها بصورة غير قانونية. بيد أنه لم يذكر شيء بشأن بورتوريكو، وهي إقليم يقع على الولايات المتحدة واجب سحب قواتها المسلحة منه.

قادرة على معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها، وأجبرها على القبول بالحل المفروض عليها المتمثل بمجلس للرقابة والإدارة المالية. وأضافت أن ذلك المجلس، الذي سيركز فقط على جعل بورتوريكو تسدد دينها البالغ نحو ٧٠ بليون دولار، سيعمل على تحقيق ذلك من خلال تنفيذ تدابير لن تفضي إلا إلى مفاخرة الأزمة الاجتماعية القائمة. وقد آن الأوان لقيام حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة من خلال التعجيل بعملية تمكن شعب بورتوريكو من الممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وعلاوة على ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في مسألة بورتوريكو وأن تبت فيها. وكجزء من تلك العملية، يجب الإفراج الفوري عن السجنين السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي هو رمز في آن معا للهيمنة الإمبريالية الوحشية التي ما فتئ البورتوريكيون يعانون منها، ولمقاومة تلك الهيمنة. ونتيجة للمركز الاستعماري لبورتوريكو، فإن حقوق الإنسان لنحو ٩ ملايين شخص تنتهك كل يوم. واحتتمت بيانها قائلة إن شعب بورتوريكو يدعو بالتالي الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لتغيير المركز الاستعماري لدولتهم وفقا لمبادئ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٣٦ - السيد رومان إسبادا (الائتلاف البورتوريكي لناهضة عقوبة الإعدام): قال إن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو بموجب دستورها الوطني الذي يعكس الإرادة القاطعة للشعب. وبالتالي، فإن بورتوريكو هي الدولة الوحيدة في العالم التي رفض مواطنوها عقوبة الإعدام، ولكن العقوبة موجودة على أي حال لأن البلد يخضع لقانون الولايات المتحدة. وهذا الوضع يشكل انتهاكا لحقوق

الوحيد الممكن لتحقيق التحرر الوطني والانتعاش الاقتصادي هو حصول دولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة على مركز الدولة العضو. واختتم بيانه قائلا إن منظمته تدعو أيضا إلى إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا.

٣٣ - السيد سيفيانو (حركة أوستوسيانو للاستقلال الوطني): قال إن بورتوريكو مفلسة وتعاني من أزمة اقتصادية، الأمر الذي سيكون له تداعيات اجتماعية لا تحصى. ففي عام ١٩٥٢، خُذع المجتمع الدولي ببعده يعتقد أن بورتوريكو ستحصل على درجة من الاستقلالية. وفي الحقيقة كانت مجرد مستعمرة، وذلك ما دل عليه القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية. وسوف يتمتع ذلك المجلس بسلطة أكبر من سلطة الحاكم المنتخب أو الهيئة التشريعية أو القوانين القائمة في بورتوريكو، فيما يتعلق بشؤون البلد، والغرض الرئيسي منه هو ضمان حصول المستثمرين على الأرباح. ورغم أن حكومة بورتوريكو مدينة بمبلغ ٧٢ بليون دولار، فإن ذلك الدين صنعه حكومة الولايات المتحدة من خلال الاستغلال الاقتصادي؛ وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة مدينة لبورتوريكو. وإصلاح الضرر الذي ألحقه القصف والمناورات العسكرية في جزيرة بيبكيس لأكثر من ٦٠ عاما يكلف وحده أكثر من ١٠٠ بليون دولار.

٣٤ - وأضاف أن أوسكار لوبيس ريبيرا مسجون منذ ٣٥ عاما بدعوى ارتكاب جريمة النضال من أجل استقلال بورتوريكو، ويجب الإفراج عنه فورا. واختتم بيانه بالطلب من اللجنة كفالة إدراج قضية بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة بحيث يمكن النظر فيها في سياق القانون الدولي.

٣٥ - السيدة سانابريا دافيللا (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة): قالت إن مركز بورتوريكو كمستعمرة جعلها غير

٤٠ - واستطرد قائلاً إن البورتوريكيين، كشعب مستعمر، هم ضحايا للعنصرية وكرهية الأجانب والاستغلال، وقد سعت حكومة الولايات المتحدة إلى القضاء على لغتهم وهويتهم الوطنية وثقافتهم، في انتهاك مباشر للقوانين الدولية لحقوق الإنسان. وعندما ثار البورتوريكيون على تلك المظالم تم اغتيالهم أو سجنهم. ومن بين أولئك الضحايا كان السجن السياسي البورتوريكي أوسكار لويس ريبيرا، الناشط المجتمعي السابق الذي انضم إلى حركة الاستقلال البورتوريكية وتصدى لحكومة الولايات المتحدة، وكان ذلك من حقه بموجب إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبعد القبض عليه في عام ١٩٨١ في سياق حملة مطاردة شنتها الولايات المتحدة، تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب في سجون الولايات المتحدة في انتهاك لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وفي عام ١٩٩٩، رُفِضَ العفو الذي مُنح له أثناء رئاسة كلينتون دعماً لزملائه المدعى عليهم أيضاً، وفي عام ٢٠١١، رُفِضَ الإفراج المشروط عنه، رغم أن نشطاء وسياسيين وغيرهم من جميع أنحاء العالم طالبوا بإطلاق سراحه.

٤١ - واختتم بيانه قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الاحتلال الاستعماري لبورتوريكو وكفالة الإفراج غير المشروط عن أوسكار لويس ريبيرا، السجن السياسي البورتوريكي الذي أمضى أطول فترة سجن في التاريخ.

٤٢ - السيدة سانتياغو (حزب الاستقلال البورتوريكي): قالت إنه عندما كان الأمر يصب في مصلحة الولايات المتحدة، ادعت الحكومة أن علاقتها مع بورتوريكو تستند إلى ميثاق طوعي. ولكن الأحكام التي صدرت مؤخراً عن محاكم الولايات المتحدة كشفت بوضوح مركز بورتوريكو كمستعمرة. ففي قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانثيس

الإنسان الأساسية وميثاق الأمم المتحدة، وهو يقوض السلم والتعاون الدوليين.

٣٧ - وتابع قائلاً إنه على غرار الإجراءات الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة، مثل سجن أوسكار لويس ريبيرا، وتلويث الأراضي في جزيرة بيبكيس، ومجلس الرقابة والإدارة المالية المقترح، فإن فرض عقوبة الإعدام يتعارض مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وسكان بورتوريكو معرضون لتسليمهم إلى الولايات المتحدة لمواجهة عقوبة الإعدام دون موافقة حكومة الكومنولث، مما يشكل دليلاً على عدم تمتع شعب بورتوريكو بحق تقرير المصير والسيادة. واختتم بيانه قائلاً إنه ينبغي للجنة إحالة قضية بورتوريكو إلى الجمعية العامة بهدف تحقيق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وينبغي لها التوصية باعتماد قرار يقضي بوقف تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو.

٣٨ - السيد روسادو (حملة أنصار الحرية): قال إنه منذ غزو بورتوريكو في عام ١٨٩٨، ارتكبت الولايات المتحدة انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان ضد البورتوريكيين، بما في ذلك ٦٠ عاماً من التفجيرات في جزيرة بيبكيس، والاعتقالات، وسجن أوسكار لويس ريبيرا وغيره من البورتوريكيين، والتعقيم القسري للنساء البورتوريكيات.

٣٩ - وتابع قائلاً إن الحكم الذي صدر مؤخراً في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانثيس فالي أوضح أن بورتوريكو هي مستعمرة، والقانون المرتقب بشأن إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية هو مثال صارخ آخر على الظلم الممارس على بورتوريكو وشعبها. وسوف يكون لمجلس الرقابة والإدارة المالية سلطة الموافقة على الخطط المالية التي يقترحها حاكم الإقليم والمجلس التشريعي أو رفضها، وسوف يفضي إلى زيادة البطالة والفقر في بورتوريكو بإرغام الناس على تسديد دين غير مستحق.

والاجتماعية الرأسمالية، يضطلع حزب العمال الاشتراكي بإنشاء حركة في صفوف الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن مصالح تلك الطبقة، وفي نهاية المطاف الوصول إلى السلطة السياسية. وقد حان الوقت للقيام بذلك نظرا لشعور العمال بالغضب إزاء تدهور الأوضاع في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم.

٤٦ - وأضافت أن شعب بورتوريكو والعمال في الولايات المتحدة لديهم مصالح مشتركة وعدو مشترك وكفاح مشترك، وحكومة الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي التي تدافع عنه يتحملان المسؤولية عن الأزمة المتفاقمة في الولايات المتحدة وبورتوريكو على السواء. ويجري استخدام أزمة الديون في بورتوريكو لصالح المصارف ومالكي السندات في حين أن الشعب العامل يعاني.

٤٧ - واستطردت قائلة إن هناك خمسة ملايين بورتوريكي يعيشون في الولايات المتحدة، وهناك عشرات الآلاف يجربون على الهجرة بسبب الأزمة في الجزيرة. وقد حاول حكام الولايات المتحدة إقناع شعب بورتوريكو بأنه لا يستطيع البقاء دون الولايات المتحدة، ولكن هذا كذب. فالثورة الاشتراكية الكوبية دليل على أن العمال والمزارعين بإمكانهم أخذ السلطة السياسية من الأقلية الرأسمالية، وكسب استقلال حقيقي، وإعادة تنظيم المجتمع لصالح الغالبية العظمى. واختتمت بياها قائلة إن من شأن إدانة اللجنة للحكم الاستعماري الذي تفرضه الولايات المتحدة على بورتوريكو أن يخدم مصالح من يكافحون في كل مكان من أجل تقرير المصير ويناضلون ضد الاضطهاد.

٤٨ - السيدة كروس سوتو (عمدة بلدية سان خوان): قالت إن الولايات المتحدة قد واصلت خداعها لشعب بورتوريكو والمجتمع الدولي لمدة ٦٤ عاما، ولكن الإجراءات التي اتخذتها فروع حكومة الولايات المتحدة الثلاثة جميعها

فإلي، قررت المحكمة العليا أن بورتوريكو تعتبر إقليما تابعا للولايات المتحدة، وأن الأصل والمصدر النهائي للسلطة في بورتوريكو يكمنان في كونغرس الولايات المتحدة. وقد دُلل على ذلك المركز الاستعماري أيضا الاقتراح، الذي شجع عليه بشدة الرئيس أوباما، القاضي بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية، وهو ما من شأنه منح سلطة مطلقة على البلد لسبعة من الموظفين غير المنتخبين.

٤٣ - وتابعت قائلة إن الوضوح الذي بدا مؤخرا بشأن مركز بورتوريكو جعل الوقت مناسبا لبدء مناقشة جديدة حول مستقبلها نظرا لكون عدد كبير من البورتوريكيين الذين كانوا قد قبلوا بـ "الميثاق" بحسن نية أصبحوا الآن يدعون إلى التغيير. ومشروع القرار المعروض على اللجنة يؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، ويطلب إحالة القضية إلى الجمعية العامة، ويدعو الولايات المتحدة إلى الوفاء بالتزامها بإنهاء استعمار البلد وإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك حوار بين حكومة الولايات المتحدة والساعين إلى استقلال بورتوريكو، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٤٤ - السيدة كينيدي (حزب العمال الاشتراكي): قالت إن حزب العمال الاشتراكي ما فتئ يكافح خلال العقود الثلاثة الماضية من أجل استقلال بورتوريكو وإنهاء سيطرة الولايات المتحدة الاستعمارية عليها. كما أنه حث الطبقة العاملة على الانضمام إلى حملة المطالبة بإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا.

٤٥ - وتابعت قائلة إن الاستقلال أمر أساسي إذا ما أراد شعب بورتوريكو أن يكون في وضع يمكنه من تقرير مستقبله، ولكن ذلك يخدم أيضا مصلحة الغالبية العظمى من سكان الولايات المتحدة. وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية

يرفض الدين البالغ ٧٣ بليون دولار الذي فرضه الإمبريالبيون والمصرفيون والمحتالون على بورتوريكو.

٥١ - وتابع قائلاً إنه في قضية كومنولث بورتوريكو ضد صندوق فرانكلين كاليفورنيا الاستئماني المعفي من الضرائب، كان قرار المحكمة العليا متضارباً مع القرار الذي اتخذته قبل بضعة أيام في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيس فاي، بموافقتها على سلطة كونغرس الولايات المتحدة في إعادة تحديد مركز بورتوريكو بشكل تعسفي بوصفها ولاية بغية حرمان البورتوريكيين من قانون الولايات المتحدة المتصل بالحماية من الإفلاس، وهذا موقف يجسد عقلية الارتزاق المالي التي تنطلق منها حكومة الولايات المتحدة. وتابع قائلاً إن دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة، إلى جانب حركة عدم الانحياز، طلبت إلى اللجنة تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة لدعم طلب بورتوريكو الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. واختتم بيانه قائلاً إنه ينبغي للجنة الاجتماع بالرئيس أوباما للمطالبة بالإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا.

٥٢ - السيد ريبيرا (الحركة الجامعة من أجل سيادة بورتوريكو): قال إن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة جميعها قد أوضحت أن بورتوريكو هي مستعمرة تابعة للولايات المتحدة. ففي قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيس فاي، حكمت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأن السلطة القضائية الوحيدة المخولة في بورتوريكو هي كونغرس الولايات المتحدة. وفي اليوم نفسه، وافق مجلس النواب على إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية يتمتع بسلطة إبطال القوانين التي اعتمدها حكومة بورتوريكو على الرغم من أن بورتوريكو ليس من حقها تعيين أي من أعضاء المجلس.

مؤخراً قد كشفت الحقيقة، وهي أن بورتوريكو في واقع الأمر مستعمرة تابعة للولايات المتحدة. إن فرض مجلس للرقابة والإدارية المالية سوف يقضي على الشيء القليل المتبقي من الحكم الذاتي ويجرد الشعب من أبسط السلطات الديمقراطية الأساسية.

٤٩ - وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة قد فقدت الآن كل مصداقية لها وتم كشف النقاب عن ذلك الوهم، وينبغي للأمم المتحدة أن تعيد إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الفور وأن تحيل قضية بورتوريكو إلى الجمعية العامة. وينبغي للجنة أن تشرع في عملية تقرير المصير لسكان بورتوريكو، والتي ينبغي أن تبدأ بالإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا. واختتمت بيانها قائلة إن الفرصة متاحة الآن للمجتمع الدولي لتطبيق المبادئ التي يدعو إليها ومساعدة شعب بورتوريكو على كسر القيود التي تكبله.

٥٠ - السيد بويل (الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للأقليات الأمريكية): تكلم أيضاً باسم دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة، فقال إنه في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيس فاي، صنفت المحكمة العليا للولايات المتحدة مؤخراً بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة. وقد أوضح ذلك التعريف تماماً أن حكومة الولايات المتحدة تعتبر بورتوريكو جزءاً من ممتلكاتها يمكن لها التصرف فيه كما تشاء، بصرف النظر عما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي فإن ما يطلق عليه اسم "كومونولث بورتوريكو" ما هو إلا حكومة تشكل دمية في أيدي الولايات المتحدة أنشأها من أجل التغطية على احتلالها غير الشرعي لبورتوريكو منذ عام ١٨٩٨، ويتضح ذلك أيضاً من نظام إعادة جدولة الديون المقترح. وقال إنه

وسيترب على تسديد هذه الديون عواقب مثل زيادة الفقر، وفقدان الحق في الإضراب، وخفض الحد الأدنى لأجور العاملين من الشباب. وأردفت قائلة إنه من الواجب الاعتراف بدولة بورينكن الوطنية ذات السيادة بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة للجزيرة حتى تتمكن من الدفاع عن مصالحها وتعلن عدم استعدادها لسداد الديون، مما سيرغم الولايات المتحدة على تحمل المسؤولية عن ذلك.

٥٦ - وطلبت إلى اللجنة أن تقدم طلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة المقدم من دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، ودعت الأمم المتحدة إلى المطالبة بالإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا وأنا بيلين مونتس.

٥٧ - السيدة أورتييس باغان (تحالف بورينكن المجتمعي): قالت إنها تشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع معدل انتشار الأمراض العقلية في بورتوريكو (بورينكن)، التي تؤثر على نصف السكان وتعزى مباشرة إلى الوضع الاستعماري للبلد. وأشارت إلى أن أحد العوامل التي تسهم في الصحة العقلية هو الإحساس الإيجابي بالانتماء إلى الأسرة والوطن، ولكن الشباب في بورتوريكو لا يعرفون تاريخهم الحقيقي لأن المنهاج المدرسي تقرره الدولة المستعمرة.

٥٨ - وتابعت قائلة إن القرارات العنصرية التي اتخذتها المحكمة العليا للولايات المتحدة مؤخرا قد أوضحت أن بورتوريكو هي مجرد قطعة من ممتلكات الولايات المتحدة يمكنها استغلالها والتخلي عنها متى شاءت. وعلاوة على ذلك، من شأن مجلس الرقابة والإدارة المالية المقترح أن يسحب الصلاحيات القليلة التي منحت لكونولث بورتوريكو في عام ١٩٥٢. وإذا أردنا للبلد التعافي، فإن الخيار الوحيد هو تولى دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة القيادة السياسية للشعب. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن

٥٣ - وتابع قائلاً إن بعضاً ممن سيمثلون أمام اللجنة سيدعون بأن الدولة القائمة بالإدارة قد كذبت أمام المجتمع الدولي في عام ١٩٥٣. بيد أن الولايات المتحدة قد أبلغت اللجنة الرابعة في ذلك الوقت أنه، بموجب دستور الولايات المتحدة، يتمتع الكونغرس بصلاحيته إعلان دستور بورتوريكو باطلاً ولاغياً. إن العدد الكبير من البلدان التي صوتت ضد قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) أو امتنعت عن التصويت عليه، يدل على أن الدول الأعضاء لم تنطلج عليها خدعة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، أدار كثير من الدول ظهره لبورتوريكو.

٥٤ - ومضى يقول إنه رغم أن اللجنة لديها سلطة محدودة في فرض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فإنه يمكن لما تتخذه في المستقبل من قرارات أن يدعو الجمعية العامة إلى طلب فتوى بشأن موضوع بورتوريكو من محكمة العدل الدولية، عملاً بالفقرة ١ من المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن في طلب الفتوى التساؤل عما إذا كان من المقبول في القرن الحادي والعشرين أن تستند الولايات المتحدة في فرض سلطتها على شعب بورتوريكو إلى معاهدة باريس لعام ١٨٩٨، في ضوء التطورات التي طرأت على القانون الدولي الحديث. واختتم بيانه قائلاً إنه يعتبر اقتراحه منطقياً في ضوء الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٥٥ - السيدة ماتشين فاسكيس (مؤسسة أنا بوريكو): قالت إن الحكومة الإمبريالية الأجنبية هي السبب في الأزمة المدمرة التي يعاني منها شعب بورتوريكو، وإن السلطة الغازية قد قررت الآن إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية، وهو مثال آخر على القمع والديكتاتورية الاستعمارية. إن شعب بوريكووا مثقل بديون تزيد على ٧٣ بليون دولار،

ممارسة حقه في تقرير المصير. وما فتئت الولايات المتحدة تهاجم أمة بورينكن منذ عام ١٨٩٨. وقد اتبعت سياسة متعمدة من الإبادة الجماعية والإبادة المنهجية. وأضاف أنه يؤيد مطالبة دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة بمقعد كدولة عضو في الأمم المتحدة، وبحث اللجنة على المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن أوسكار لوبيس ريبيرا وأنا بيلين مونتيس.

٦٢ - وتابع قائلاً إن منح الميدالية الذهبية من جانب الكونغرس إلى كتيبة المشاة الخامسة والستين هو دليل آخر على الاستعمار، ومع احترامه للبورينكيين الذين قاتلوا دفاعاً عن الولايات المتحدة، فإنه يدين السياسات الإمبريالية للولايات المتحدة. وقد قال الرئيس أوباما مؤخراً إن الوقت قد حان لبورتوريكو لرسم مسار جديد والبدء من جديد. وبالنسبة لبورتوريكو، هذا يعني استعادة سيادتها.

٦٣ - ومضى يقول إن منظمته لمصممة على تسليط الضوء على معاناة البورينكيين الشباب التي لا تولى أي اهتمام فمعظم ضحايا مجزرة أورلاندو كانوا من البورينكيين الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ عاماً والذين اضطروا إلى ترك وطنهم بسبب الأزمة. واختتم قائلاً إن منظمة شباب بورينكن، ودولة بورينكن الوطنية ذات السيادة، والحكومة المؤقتة تعرب عن تعازيها الحارة لأسر الضحايا.

٦٤ - السيد كاستيو أيلالا (هيئة تنسيق تضامن البورينكيين في المهجر): قال إنه لم يتم إحراز أي تقدم نحو تحقيق إنهاء الاستعمار وتحرير شعب بورتوريكو على الرغم من ٧٠ عاماً من ممارسة الضغط في الأمم المتحدة واعتماد اللجنة ٣٤ قراراً اعترفت فيها بحقها في تقرير المصير. وبورتوريكو تعاني من أزمة طاحنة تهدد بقاءها ذاته وأدت إلى هجرة جماعية. ومع عدم وجود سلطة ذات سيادة، فإن الحكومة الاستعمارية غير

تصبح دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة دولة عضواً في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا وأنا بيلين مونتيس.

٥٩ - السيد روسيو (الحزب التقدمي الجديد): قال إن إدماج بورتوريكو باعتبارها الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة سيعطي شعبها نفس حقوق مواطني ذلك البلد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سوف تجدد بورتوريكو مطلبها إلى حكومة الولايات المتحدة باحترام نتائج استفتاء عام ٢٠١٢، الذي رفضت فيه أغلبية الناخبين المركز الاستعماري الحالي واختارت أن تصبح ولاية من الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، قضت لجنة الحقوق المدنية لبورتوريكو بأن عدم الامتثال لقرار الشعب برفض الوضع السياسي الراهن يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية لذلك الشعب. وفضلاً عن ذلك، سوف يجد مجلس الرقابة والإدارة المالية المقترح من الحكم الديمقراطي، إذ أن المحكمة العليا للولايات المتحدة أكدت مؤخراً أن بورتوريكو هي فعلاً مستعمرة في قضية كومولث بورتوريكو ضد سانثيس فالي.

٦٠ - ومشيراً إلى التزام الأمم المتحدة بالدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على الاستعمار، طلب أن تعيد الجمعية العامة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك بسحب القرار ٧٤٨ (د-٨). وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبين موقفها من قرار لجنة الحقوق المدنية. فعدم اتخاذ إجراءات من شأنه أن يثبت أن الأمم المتحدة واللجنة متواطفتان في إدامة الاستعمار وفي الانتهاك المستمر للحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان لشعبه بأكمله.

٦١ - السيد أورتييس أفيليس (شباب بورينكن): قال إن بلده لم يتنازل أبداً عن سيادته لقوة إمبريالية، وهو يرغب في

مؤخرا في الولايات المتحدة قد اعترفت بالمركز الاستعماري لبورتوريكو. واحتتمت بيانها قائلة إنه إذا ما تم اتباع المقتضيات الأخلاقية والسياسية، وتطبيق مبادئ الأمم المتحدة على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تطبيقا دقيقا، فإن الأقاليم، البالغ عددها ١٧ إقليما، التي تعاني من الرق المنقوع ينبغي أن يتم تحريرها بأثر فوري.

٦٩ - السيد أومبير ميادو (العمل من أجل السيادة): قال إنه كان قد دعا اللجنة إلى زيارة بورتوريكو قبل عامين، ولكنها لم تفعل ذلك. ويأمل ألا يكون ذلك بسبب عدم حصولها على إذن من الولايات المتحدة.

٧٠ - فكل جانب من جوانب الحياة في بلده تحكمها قوانين الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٣، قالت حكومة الولايات المتحدة إنه ينبغي رفع اسم بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بسبب سيادتها على المسائل المالية والقضائية؛ ولكن كلا الامتيازين تم سحبهما بسرعة من قبل الكونغرس والمحكمة العليا. لبورتوريكو لا سيادة لها؛ ولو كان لها سيادة لكانت الآن دولة عضوا في الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك، تمنح فرصة واحدة كل سنة لعرض قضيتها على العالم.

٧١ - وأضاف أنه على الرغم من إعراب اللجنة مرارا عن دعمها لحق شعبه في تقرير المصير، فإن الجمعية العامة لم تتخذ أي إجراء بشأنه. ومع فائق الاحترام، فإنه لا يرى مبررا لذلك غير التواطؤ. فقد أعربت شعوب العالم عن رغبتها في القضاء على الاستعمار في القرن العشرين، ومع ذلك لم يتغير أي شيء بالنسبة لبلده منذ عام ١٨٩٨. وفي تقرير مشترك بين الوكالات كان قد طلبه رئيس الولايات المتحدة، تم الإقرار بأن من الممكن التنازل عن بورتوريكو لبلد آخر، الأمر الذي يبين أنها بالفعل مستعمرة. ويجب على الجمعية العامة أن تعترف بمركزها كمستعمرة.

قادرة على حل الأزمة المتفاقمة، وهذا ما ترك البلد تحت رحمة الصناديق المشعة التي تحمي الولايات المتحدة مصالحها.

٦٥ - واحتتم قائلًا إنه بالنظر إلى الطابع الملح للحالة، يتعين على اللجنة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى التي اتخذت خلال العقد الأولين بشأن القضاء على الاستعمار. وإن لم يتحقق ذلك، فإن بلده سيتحول إلى "موناكو كاريبية" تخدم فقط مصالح أصحاب الملايين الأجانب.

٦٦ - السيدة نافاريس راموس (هيئة التنسيق المكسيكية لدعم دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة): قالت إن ينبغي الاعتراف بدولة بورينكن الوطنية ذات السيادة بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للجنة أن تقدم طلبا بشأن انضمامها إلى الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، مشفوعا بقرار يطلب بدء العملية في أقرب وقت ممكن. ومن شأن تلك الإجراءات أن تكمل الجهود التي بذلها فيسينتي لومباردو، مؤسس اتحاد عمال أمريكا اللاتينية الذي قام بحملات للمطالبة باستقلال بورتوريكو، وجهود المقاتلين الكوبيين والبورتوريكيين من أجل الحرية.

٦٧ - وتابعت قائلة إن لشعب دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة حق غير قابل للتصرف في الحرية والسيادة وتقرير المصير بوصفه خليفة لشعب التاينو الذي لم يتنازل قط عن سيادته لإسبانيا. ولذلك فإن مسألة تنازل بورتوريكو عن حقها للولايات المتحدة، أمر باطل ولاغ. وأضافت أن بورينكن لديها العديد من خصائص الأمة، ولكن السبب الوحيد في عدم كونها دولة هو أن الولايات المتحدة قد اغتصبت سيادتها. وعلاوة على ذلك، أفضى عبء الديون الذي بلغ ٧٣ بليون دولار إلى تدمير اقتصاد بورتوريكو.

٦٨ - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة بإعلانها أن كومونولث بورتوريكو يتمتع بالسيادة في عام ١٩٥٣ قد كذبت على الأمم المتحدة، والقرارات القضائية التي صدرت

٧٢ - السيد ريبيرا (كوبا): مشيراً إلى الاقتراح الذي تقدم به حزب الاستقلال البورتوريكي، قال إنه ينبغي لرئيس اللجنة استخدام مساعيه الحميدة لتشجيع الحوار بين حكومة الولايات المتحدة وبورتوريكو.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.
